ارتدادات رفع البنزين على الناس والأسواق

فوق الطاولة

محمد راكان مصطفى

انعكاسات غير محدودة

حقيقة أن قرار رفع سعر البنزين أثار حنق المواطنين، إلا أن غضبهم استشاط بسبب تصريحات وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، التي أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالانتقادات لما جاء فيها.

ما غاب عن بال الوزير أن ارتفاع سعر البنزين يؤدي بصورة مباشرة إلى انعكاسات غير محدودة وإلى ارتفاع على كل وسائط النقل التي تعمل على مادة البنزين،وبالتالي ارتفاع التكاليف والأسعار بدءاً من الخضر وصولاً إلى المواد الصناعية، وحتى إن أثرها ينعكس بصورة مباشرة على تكاليف الخدمات، وكل هذا وكما هو العرف لدى وزارته الكريمة سيترجم إلى ارتفاع في التكاليف وبالتالي زيادة على الأسعار، التي سوف يكتوي بلهيب نارها بشكل أساسي ذوو الدخل المحدود.

خلال أيام وكما جرت العادة ستصدر تعرفة أجور التكسي في كل محافظة على حدة، وستقوم وزارة التجارة الداخلية بإصدار تعرفة جديدة لسيارات نقل اليضائع والسلع، وكل ذلك وفقاً للسعر الجديد، وكما جرت العادة أيضاً ستقابل كلتا التعرفتين بعدم رضا من السائقين، ما يعني عدم التزامهم بهما وسوف يضطر المواطنون مرغمين للانصياع لما يفرضه أصحاب وسائط النقل عليهم من أسعار أمام الضعف الكبير الذي تعاني منه أجهزة الرقابة التي تعود لوزارة حماية المستهلك.

المطلوب أمام هذا الواقع أن يتم وضع تعرفة منطقية متناسبة مع واقع التكلفة، والأهم إيجاد آلية ضبط حقيقية تضمن تطبيقها بشكل واقعي، وعدم ترك المواطن ضحية قرارات أقل ما توصف بأنها ارتجالية، في ظروف توجب على الجهات المعنية التعاطي مع كل ما يمس حياة المواطن بموضوعية تأخذ باعتبارها حقوقه مثلما تطالبه بواجباته، مع ضرورة الوعي بأن التصريحات مهما حاولت في مقارباتها الشفافية لا يمكن أن تخفف من جوع وبرد ومرض الفقراء.

للمرة الثالثة التجارة الداخلية ترفع سعر البنزين المدعوم هذا العام

أكريم لـ«الوطن»: أجور النقل تدخل في جميع أعمال التوزيع والتجارة ورفع السعر سيكون له انعكاس واضح

| هناء غانم

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفع أسعار البنزين للمرة الثالثة على التوالي الأمر الذي لاقى الكثير من الامتعاض والانتقادات في الأوساط التجارية والصناعية وأصحاب المهن والأهم هم الشريحة الأضعف، أصحاب الدخل المحدود.

وحول تبعات القرار على تكلفة النقل وبالتالي على التكاليف وأسعار مختلف السلع، أكد التاجر ياسر أكريم لـ«الوطن» أن قرار رفع أسعار البنزين سيكون له انعكاس واضح على المدى المنظور، لأن ارتفاع أجور النقل يدخل في كافة أعمال التوزيع والتجارة وهذا الانعكاس سوف يختلف حسب الحاجة من شخص إلى آخر، وقال: ما نأمله أن يكون هذا الرفع هدفه توافر المادة في الأسواق، وأن يظهر لدى من يحسب التكاليف بشكل صحيح.

وأضاف: إن هذا الارتفاع سوف يكون له انعكاسه على ارتفاع الأسعار في الأسواق بطريقة أو بأخرى، ويرى أن الأهم هو توافر المواد بالأسواق بغض النظر عن الأسعار، وخاصة أن هناك معاناة في إمكانية توفير المواد لموزعين عبر وسائل النقل لكون التكاليف تختلف من محافظة إلى محافظة ومن المدنية إلى أخرى وهكذا...الخ.

أكريم أكد أن البترول هو عصب رئيسي من حساب التكاليف في تسعير المنتج مبيناً أنه على الجهات الوصائية ألا تستمر برفع أسعار المواد لأن ذلك سوف يسبب الكثير من المشكلات التي لا يحمد عقباها وعلى الجهات المعنية أن تلتفت بالوقت ذاته للدخل والأجور حتى تكون السياسة المالية صحيحة، ولابد أن يترافق ارتفاع أسعار البنزين مع زيادة الأجور عندها يكون هذا الارتفاع صحيحاً، وقال: في حال بقاء الدخول على ما هي عليه سوف يستمر الخلل في السياسة الاقتصادية لأن حماية المستهلك يجب أن تكون بحماية دخله؟

ورأى أنه عند رفع أسعار المواد وفقاً للأسعار العالمية يجب أن يتم احتساب الرواتب وأجور للمواطن السوري مقارنة بالدخل العالمي لأنه من غير المنطق أن يكون الصرف تبذيراً والدخل فقيراً، هذه معادلة مستحيلة والحل الصحيح أن يكون دخل المواطن يساوي مصروفه.. وإلا هناك خلل بالعملية الحسابية الكاملة للاقتصاد.

بدوره أكد أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق أن قرار رفع أسعار البنزين له تأثيره على المنتجات الصناعية مثل انعكاسه على المنتجات الزراعية والتجارية والسلع الاستهلاكية وإن كان لا يدخل بالعملية الإنتاجية.

وأكد أن الأمر سوف ينعكس على ارتفاع أجور النقل للوسائل التي تعمل على البنزين، ومنها سيارات التوزيع.

ورأى الحلاق أن المشكلة بأن الأسعار ترتفع لكن الرواتب والأجور ثابتة، لافتاً إلى التأثير الكبير لرفع أسعار أجور النقل على الحاويات، معتبراً أنها المشكلة التي يعاني منها القطاع الاقتصادي من صناعيين وتجار لما لها من دور كبير في رفع الأسعار بشكل ضخم.

انعكاس مباشر لرفع سعر البنزين على أجور النقل و٥ آلاف أجرة أقصر مسافة؟!

دباس لـ«الوطن»: ٩٠ بالمئة من المواطنين يضطرون لركوب التكاسي بسبب أزمة النقل

| فادي بك الشريف

ليست المرة الأولى الذي تحدث فيها فوضى وازدحامات خانقة جداً بمجرد ارتفاع أسعار البنزين المدعوم ليعمد سائقو الكثير من التكاسي بعد فترة قصيرة جداً من الإعلان عن التعرفة الجديدة إلى طلب أجور مضاعفة وحساب نسبة الزيادة «على هواهم» مستغلين حاجة المواطن لوسيلة نقل تقله إلى مكان عمله أو تعيده إلى منزله، حتى تحولت مبررات السائقين من ارتفاع كلف الصيانة وأجور إصلاح المركبة إلى رفع الحكومة سعر البنزين المدعوم.

هذا وانعكس قرار التجارة الداخلية وحماية المستهلك بشكل مباشر وفوري على أسعار وأجور «التكاسي» في كل أنحاء البلاد وبشكل خاص العاصمة دمشق، حتى أصبحت أجرة أقل مسافة مقطوعة عند ركوب تكسي بمقدار (٥٠٠٠) ليرة، لكن الغريب في الأمر أن التجارة الداخلية اعترفت بأن لرفع أسعار البنزين تأثيراً حتمياً على أسعار التكاسي، مبررة أن الفقراء لا يركبون تكاسي أصلاً!!!

بدورهم أكد العديد من المواطنين أنهم بغض النظر عن وضعهم المادي يضطرون أحياناً لركوب التكاسي للحالات الطارئة لاسيما في ظل صعوبة استخدام المواصلات العادية من باصات وسرافيس، وبالتالي هناك تأثير مباشر لرفع أسعار المحروقات عليهم وهذا واضح جداً بمجرد الوقوف فترة من الزمن بمنطقة البرامكة أو الفحامة أو شارع الثورة، ما يزيد من معاناتهم اليومية المستمرة ويبدو أنها غير منتهية على الإطلاق.

وحول هذا الموضوع كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة دمشق شادي سكرية عن تعرفة جديدة من المقرر أن تصدر قريباً بمجرد وصول المحافظة كتاباً من التجارة الداخلية وحماية المستهلك يقضي بحساب نسبة الزيادة على أجور التكاسي وذلك بعد قرار الرفع.

فيما كشف زميله عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في المحافظة مازن دباس لـ«الوطن» أنه من المفترض تعديل التعرفة على أن تصدر الوزارة كتاباً للمحافظين تتضمن النسبة المئوية المفترض تزويدها للمكاتب التنفيذية، متوقعاً أن تصدر خلال أيام قليلة جداً، وقال: في حال تم إقرار التعرفة الجديدة للتكاسي، فإنه يصبح للمرة الثالثة هذا العام يتم فيه إجراء تعديل على أجور التكاسي بمبررات ارتفاع كلف وأجور الصيانة وقطع الغيار أو ارتفاع أسعار المحروقات.

> سكرية لـ«الوطن»: كتاب «التموين» لحساب نسبة الزيادة على سيارات الأجرة لم يصل بعد؟

هذا ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى أن عدد التكاسي في العاصمة يصل لنحو ٢٤ ألفاً، ومن المقرر البدء قريباً بتوزيع اللصاقات الجديدة بعد إجراء تعديل على العدادات بموجب رفع سعر البنزين المدعوم لـ ١١٠٠ ليرة للبتر الواحد.

وأكد دباس أنه تم خلال اليوم الأول تنظيم ضبوط لمخالفات تكاسي بسبب رفع الأسعار وعدم التقيد بالعدادات، مضيفاً: من كان يحصل على ٣ آلاف أجرة أصبح يطلب ٥ أو ٦ آلاف ليرة للمسافة نفسها، مؤكداً ضرورة الشكوى عن أي مخالفة، علماً أن أي مخالفة تستوجب حجز المركبة مع تحويل الشكوى إلى التموين.

كما اعتبر عضو المكتب التنفيذي أن ٩٠ بالمئة من المواطنين غير الميسورين يضطرون في كثير من الأحيان لركوب التكاسي للوصول إلى مكان عملهم، وذلك بسبب الضغط الحاصل في عدد من الخطوط على السرافيس والباصات.

عربش: كلام وزير التموين يقبل به في حال كانت الوزارة تقوم بمهامها بضبط الأسواق

العقاد لـ«الوطن»: أسعار مبيع الخضر والفواكه بالمفرق سترتفع ١٥ بالمئة نتيجة ارتفاع أجور النقل

| رامز محفوظ

بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد أن قرار رفع سعر البنزين سيجعل أسعار مبيع الخضر والفواكه في محال المفرق ترتفع بنحو ١٥ بالمئة نتيجة ارتفاع أجور نقل الخضر والفواكه من سوق الهال إلى محال بيع المفرق والذي يتم بسيارات صغيرة تعمل على البنزين لكون هذه السيارات سترفع أجورها بعد قرار رفع سعر البنزين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن العقاد أن رفع سعر البنزين لن يؤثر في أجور نقل الخضر والفواكه من المحافظات المنتجة إلى سوق الهال باعتبار أن السيارات التي تنقل الخضر والفواكه من المحافظات تعمل جميعها على المازوت وليس هناك سيارات تعمل على البنزين.

ولفت إلى أن أجرة السيارة التي تنقل الخضر والفواكه من محافظة طرطوس إلى دمشق والتي تعمل على المازوت وتتسع لـ٧ أطنان بلغ ٤٠٠ ألف ليرة ومن محافظتي درعا أو حمص إلى دمشق بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف ومن محافظة حلب إلى دمشق بحدود ٧٠٠ ألف ليرة .

بدوره أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش لـ«الوطن» أن سيارات النقل العاملة على البنزين وهي السيارات التي تنقل المواد الغذائية إلى الأسواق وخصوصاً ضمن المحافظة الواحدة سترفع أجورها بعد القرار، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع أسعار المواد في الأسواق.

وقال عربش: حتى أصحاب المهن الذين يتنقلون بسياراتهم من منازلهم إلى مناطق عملهم سيقومون بتحميل فروق سعر البنزين على المستهلكين والزبائن وهذا سوف يؤثر أيضاً في الأسعار وإن كان بنسبة بسيطة.

ولفت إلى أن المشكلة الجوهرية التي تؤثر في نفسية المواطن هي أن أي مادة متعلقة بحوامل الطاقة يرتفع سعرها سواء كان لها تأثير أم لم يكن على النشاط التجاري يواكبها ارتفاع في الأسعار.

ولفت إلى أن هناك فوضى في الأسعار حالياً ومعظم الفعاليات التجارية لا تقوم بتسعير المواد وهذا الأمر تمت ملاحظته خلال جولة على الأسواق اليوم.

وأشار إلى أن المرسوم رقم ٨ المتضمن قانون حماية المستهلك صدر وعالج المخالفات التموينية بطريقة مختلفة عما كان سائداً قبل صدور المرسوم، لكن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فشلت أو تقاعست عن تطبيق هذا المرسوم وهذا الأمر أدى إلى موجة ارتفاع في الأسعار بنسب غير مبررة وأدى أيضاً إلى زيادة تكاليف المعيشة .

واعتبر عربش أن كلام وزير التموين بعد صدور قرار رفع سعر البنزين يقبل به في حال كانت الوزارة تقوم بمهامها بضبط الأسواق والأسعار لكنها في حقيقة الحال لا تقوم بذلك ، وعلى فرض تم الضبط حينها سيكون هناك تأثير بسيط لارتفاع البنزين على أسعار المواد الاستهلاكية لكن غياب الوزارة وعدم قيامها بواجبها بضبط الأسعار سيؤديان إلى ارتفاع في الأسعار.

من جهته بين الخبير الاقتصادي عمار يوسف لـ«الوطن» أن أجور النقل جميعها ارتفعت بما فيها السيارات العاملة على المازوت بعد صدور قرار رفع سعر البنزين من دون أي مبرر ، لافتاً إلى أن رفع سعر أي مكون من حوامل الطاقة سيؤدي إلى رفع الأسعار جميعها بشكل مباشر بطريقة مرضية غير سليمة .

مقترحات بالعودة للضوابط السابقة.. التمويل حتى ٢٥ بالمئة من أموال المصارف الخاصة

سقف تمويل المشاريع الصناعية محور اجتماع «المركزي» مع المصارف

| عبد الهادي شباط

وفق توجهات الحكومة لزيادة الإنتاج والتوسع بخلق فرص العمل، ووفق منهجية المصرف المركزي لاستثمار السيولة المتوفرة لدى المصارف السورية، عقد أمس مصرف سورية المركزي برئاسة الحاكم اجتماعاً لكل المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية، ناقش خلاله موضوع تفعيل الإقراض للقطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الصناعي.

وبيّن مصدر في القطاع المصرفي لـ«الوطن» أن الاجتماع ركز على منح تسهيلات في عملية التمويل وخاصة تمويل المشاريع الصناعية واقتراح تعديل قرار رئاسة مجلس الوزراء بتحديد سقف لقروض المشاريع الصناعية بـ٥٠٠ مليون ليرة والعودة للضوابط السابقة ومنها السماح بمنح تمويل للمشاريع الصناعية بما لا يتجاوز ٢٥ بالمئة من أموال المصارف الخاصة، لأنه لم يعد السقف الحالي ٥٠٠ مليون ليرة مجدياً في تمويل المشاريع الصناعية الجديدة لأن تأسيس أي مشروع صناعي يحتاج لأضعاف هذا السقف.

وأوضح المصدر أن ذلك مازال قيد البحث واجتماع الأمس كان بغرض عرض هذا المقترح وغيره من المقترحات على المصارف العاملة في البلد وسماع ملاحظاتها حول الموضوع ثم بعدها إحالة الملف إلى مجلس النقد والتسليف.

واعتبر أن مسألة فتح سقوف التمويل ستكون خاصة حالياً بتمويل المشاريع الصناعية وفق أولويات يتم تحديدها بالتناغم مع الأولويات التي تحددها الحكومة بما يدعم ويعزز حالة النشاط الاقتصادي وأن التمويل سيكون بغرض خلق مشاريع صناعية جديدة وتشغيل خطوط الإنتاج ودعم حركة الإنتاج.

وبيّن أن المصرف الصناعي سيكون أكثر من يستفيد من مثل هذه القرارات لأنه المصرف المتخصص بالقروض الصناعية ولديه خبرة طويلة في التعامل مع مثل هذه القروض والكثير من الزبائن من الصناعيين لكن التمويل متاح لكل المصارف العاملة في القطاعين العام والخاص.

وأوضح أنه حالياً لا جديد في آلية التعامل وتمويل المشاريع الصناعية المتعثرة لأن هناك ضوابط تنظم مثل هذه الحالات يتم العمل عليها حالياً، في حين يتم التركيز على تمويل المشاريع الصناعية الجديدة.

بينما تساءل باحث وأكاديمي في كلية الاقتصاد إن كان الظرف العام بات موانياً لإطلاق التمويلات الكبيرة خاصة بعد ملف التعثر الكبير في تحصيل ديون المصرف الصناعي التي مازالت تقرب من ٣٠ مليار ليرة؟.

ويرى أن الأجدى التركيز حالياً على التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات حقيقية بذلك لأن هذه المشاريع حالياً هي ما يقوم عليه الاقتصاد وتحقق ٧٠-٨٠ بالمئة من الناتج المحلي ومعظمها يعمل في اقتصاد الظل وأن مثل هذه المشاريع تتمتع بالمرونة وسهولة التأسيس والإدارة وتوفر العمالة اللازمة لها بخلاف تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة التي تحتاج لشروط ومتابعات دقيقة وخاصة لجهة الدراسات الفنية والاقتصادية إضافة لتفضيل وجود مثل هذه المشاريع ضمن المدن الصناعية أي إن هناك الكثير من المحاذير التي ترافق تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة رغم الحاجة لها، لكن المسألة هي مراعاة الأولويات وتقدير الظروف العامة.

وكانت «الوطن» قد نشرت حول ملف تعثر الصناعيين لدى المصرف الصناعي بأن عدد المتعثرين بلغ ٣٥٠٠ متعثر لدى المصرف الصناعي بقيمة إجمالية تصل لحدود ٣٠ مليار ليرة تتم ملاحقتهم وتحصيلها عبر القضاء لكن (١٠) متعثرين منهم فقط يعود لهم بنحو ٧٥ بالمئة من إجمالية كتلة الديون المتعثرة، وأنه تم تحصيل نحو ٤ مليارات من هذه الكتلة خلال العام الجاري وهو ما يمثل ١٣ بالمئة من إجمالي الديون المتعثرة، موضحاً أن معدل التعثر انخفض للصفر خلال العام الحالي ٢٠٢١ ومعظم القروض المتعثرة تعود للسنوات السابقة والتي ترافقت مع تضرر الكثير من المنشآت الصناعية وخروج العديد منها عن العمل.

الليرة التركية تهوي إلى أدنى مستوياتها.. وانخفاض قياسي لليرة اللبنانية

أوبك تتوقع النمو العالمي بحدود ٥,٥ بالمئة في ٢٠٢١ ويتراجع إلى ٤,٢ بالمئة العام القادم

| الوطن

ارتفعت أسعار النفط يوم أمس، مواصلة المكاسب التي حققتها يوم الجمعة الماضي، مدعومة بتفاؤل متزايد بأن يكون تأثير «أوميكرون» محدوداً على النمو الاقتصادي العالمي والطلب على الوقود.

ووفقاً لـ«رويترز» ارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» بنسبة ٠,٧ في المئة إلى ٧٥,٦٨ دولاراً للبرميل، بعد ارتفاعها واحداً في المئة يوم الجمعة الماضي.

فيما صعد خام «غرب تكساس» بنسبة ١,٠ في المئة إلى ٧٢,٣٦ دولاراً للبرميل، بعد أن حقق زيادة واحداً في المئة في الجلسة السابقة.

في الغضون رفعت «أوبك» توقعاتها للطلب العالمي على النفط في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ لكنها تركت توقعاتها للنمو للعام بأكمله من دون تغيير قائلة إن متحور أوميكرون من فيروس كورونا سيكون له تأثير طفيف مع تعايش العالم مع الجائحة.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقرير شهري إنها تتوقع أن يبلغ متوسط الطلب على النفط ٩٩,١٣ مليون برميل يومياً في الربع الأول من ٢٠٢٢ بزيادة ١,١١ مليون عن توقعاتها الشهر الماضي.

هذا وخفضت أوبك توقعات نمو الاقتصاد العالمي إلى ٥,٥ بالمئة من ٥,٦ بالمئة في ٢٠٢١، وأبقت على توقعات نمو الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٢ من دون تغيير عند ٤,٢ بالمئة.

وحافظت أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط عند ٥,٧ ملايين برميل يومياً في ٢٠٢١، وأبقت أيضاً على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط عند ٤,٢ ملايين برميل يومياً في ٢٠٢٢.

وأبقت المنظمة على توقعات النمو من خارج أوبك عند ٠,٧ مليون برميل يومياً في ٢٠٢١، وحافظت على توقعات نمو الإمدادات من خارج أوبك عند ٣,٠ ملايين برميل يومياً في ٢٠٢٢.

أما عن الطلب، فقد رفعت المنظمة توقعاتها لنمو الطلب على نفط أوبك بـ ٢٠٠ ألف برميل يومياً في ٢٠٢١، ورفع توقعات نمو الطلب على نفط أوبك بـ ٢٠٠ ألف برميل يومياً في ٢٠٢٢.

معادن ثمينة

ارتفع سعر الذهب يوم أمس، كما تم تداول الأسهم في الولايات المتحدة على ارتفاع في سوق ما قبل السوق يوم الإثنين قبل قرار الاحتياطي الفيدرالي المنتظر خلال الأسبوع الجاري،كما تابع المستثمرون في وقت سابق توقيع الرئيس جو بايدن على مشروع القانون الذي يهدف إلى تسريع عملية رفع حد الديون. حيث وقع رئيس الولايات المتحدة جو بايدن يوم الجمعة على مشروع قانون يساعد في تسريع العملية التشريعية بشأن الزيادة الوشيكة لحد الاقتراض الفيدرالي.

ووافق الجمهوريون في مجلس الشيوخ سابقاً على إغلاق النقاش حول مشروع القانون والسماح للديمقراطيين بتمرير رفع سقف الديون بأغلبية بسيطة ومن دون دعمهم. على الرغم من أنه من المتوقع الموافقة الرسمية على مشروع القانون قبل ١٥ كانون الأول، إلا أن الديمقراطيين لم يعلنوا بعد العدد الدقيق لحد الدين الجديد.

على صعيد التداولات، ارتفع سعر الذهب بنسبة ٠,٥٥ بالمئة ليتداول مقابل ١,٧٨٦,٢٠ للأونصة. وذلك في تمام الساعة ١٠:١٠ صباحاً بتوقيت غرينتش. كما صعد الفضة بنسبة ٠,٠٨ بالمئة إلى ٢٢,٢٠ دولاراً. كما صعد البلاديوم بنسبة ٠,٥٠ بالمئة إلى ١,٧٧٠,٥٠ دولار للأوقية. وذلك في الساعة ١٠:١١ صباحاً بتوقيت غرينتش. وفي الوقت نفسه تراجع البلاتين بنسبة ٠,٠٦ بالمئة إلى ٩٤٤,٨٢ دولاراً للأونصة.

تراجع بمستوى قياسي

وفي سياق آخر تراجع سعر صرف العملة التركية إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، يوم أمس، وسط توقعات بأن يخفض البنك المركزي التركي مرة أخرى سعر الفائدة هذا الأسبوع.

ووصل سعر الليرة التركية لنحو ١٤,٧٥ مقابل الدولار الأميركي، ما دفع البنك المركزي التركي للتدخل ببيع العملات الأجنبية في سوق العملات.

وتراجعت العملة التركية إلى مستويات قياسية بعد أن خفض البنك المركزي التركي سعر الفائدة الرئيسي بأربع نقاط مئوية منذ أيلول هذا العام على الرغم من ارتفاع التضخم.

وخفض سعر الفائدة يتماشى مع رغبات رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، الذي دافع عن الإبقاء على سعر الفائدة منخفضاً لتعزيز النمو. ويجادل الاقتصاديون بضرورة رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، لكن أردوغان يصر على أن رفع أسعار الفائدة سيسبب ارتفاع الأسعار.

كذلك يصر أردوغان على التمسك بسياساته بالنسبة لخفض تكاليف الاقتراض، ما يرفع التوقعات بشأن خفض آخر لسعر الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسة المالية للبنك المركزي التركي يوم الخميس المقبل.

وفي الغضون تخطى سعر صرف الدولار في لبنان، في السوق السوداء (الموازية)، يوم أمس، عتبة الـ٢٦ ألف ليرة لبنانية، وهو أعلى مستوى له منذ بدء الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠١٩.

وتراوح سعر صرف الدولار بين ٢٦٣٠٠ ليرة للمبيع و٢٦٣٥٠ ليرة للشراء.

وكان الدولار قد سجل انخفاضاً كبيراً بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة برئاسة نجيب ميقاتي، ووصل يومها سعر صرف الدولار في السوق الموازية إلى ١٥٧٠٠ ليرة، إلا أنه عاد ليرتفع خاصة بعد إعلان مصرف لبنان تحديد سعر صرف جديد للسحب من الودائع بالدولار بالليرة اللبنانية عند ٨٠٠٠ ليرة للدولار الواحد.

تأهيل خط الربط الكهربائي مع الأردن ولبنان في خواتيمه

| الوطن

صرح معاون مدير عام مؤسسة التوزيع والنقل في وزارة الكهرباء أسامة شعرون أن صيانة وتأهيل خط الربط الكهربائي مع الأردن بات في نهايته.

وأشار شعرون في حديثه لـ«الوطن» أن الربط مع الدول المجاورة (الأردن ولبنان) سيكون جاهزاً خلال الأيام المتبقية من الشهر الجاري ومع بداية العام ٢٠٢٢.

وبين معاون مدير المؤسسة أن هناك حالة استنفار واسع لورشات الإصلاح والصيانة من العديد من شركات الكهرباء في المحافظات لإنجاز ما تبقى من أعمال التأهيل للخط.

وعن أي تجسس مرتقب للكهرباء بيّن شعرون أن حجم التوليد حالياً متواضع ولا يتجاوز ٢٠٠٠ ميغا واط بسبب توريدات الغاز التي تصل إلى ٧ ملايين متر مكعب يومياً.

وبين معاون المدير أن هذا الشتاء سيكون آخر شتاء صعب كهربائياً وأن هناك تحسناً في الطاقة الكهربائية سيبدأ ظهوره مع بداية الربع الثاني من العام القادم.